متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة

Requirements For The Development of General Secondary Education in Egypt in Light of The Dimensions of The Knowledge Society

إعداد

أمل نظير مصطفى مصطفى

موجه بإدارة يوسف الصديق التعليمية

أ.م. د/ مني شعبان عثمان
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد
كلية التربية– جامعة الفيوم

د/ إيلين معوض ذكي
مدرس الإدارة التربوية وسياسات التعليم
كلية التربية– جامعة الفيوم

مستخلص البحث:

هدف البحث إلى التعرف على متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، متناولاً مفهوم تطوير التعليم الثانوي العام وأهدافه وأهميته وأهم المشكلات التي تواجهه في مصر، مفهوم مجتمع المعرفة وأهميته وأهدافه وأبعاده، وقد توصل البحث لمجموعة من المتطلبات لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة والتي من أهمها المتطلبات الخاصة بفلسفة التعليم الثانوي العام والمتطلبات الخاصة بالمعلم وغيرها، وقد أوصي البحث بضرورة وضع رؤية واضحة واستراتيجية شاملة لتطوير التعليم الثانوي العام بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل العالمي.

الكلمات المفتاحية: *متطلبات تطوير التعليم، التعليم الثانوي العام، أبعاد مجتمع المعرفة*

Abstract:

The objective of the research is to know the requirements for the development of general secondary education in Egypt in light of the dimensions of the knowledge society and the research used the analytical descriptive curriculum, addressing the concept of general secondary education development, its objectives and relevance and the most important problems facing it in Egypt The concept of the knowledge society and its importance, objectives and dimensions. The research has reached a set of requirements for the development of general secondary education in Egypt in the light of the dimensions of the knowledge society, the most important of which are the requirements for the philosophy of general secondary education and the requirements for teachers, etc. education ", the research recommended the need for a clear vision and comprehensive strategy for the development of general secondary education in line with the requirements of the global labour market.

Keywords: Educational development requirements, General Secondary Education, Dimensions of The Knowledge Society

مقدمة:

يشهد العالم تغييرات عالمية سريعة ومتلاحقة، وانفجار هائل في ثورة المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا، فقد أدت العولمة والتطورات التقنية والمعرفية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلي قفزة معرفية كبيرة، وقد صارت العديد من دول العالم تتجه نحو تطبيق المعرفة في كافة المجالات وعلى رأسها التعليم باعتبار المعرفة هى المحرك الأساسي للتنمية، إلا أن مجرد نقل المعلومات والحصول عليها غير كاف لتحول المجتمعات إلى مجتمعات معرفية دون انخراط المجتمع في مصفوفة متكاملة للمعرفة بالتحول إلى مجتمع معرفي يتمتع باستخدام ونقل ونشر المعرفة في كافة المجالات.

وتمر دول العالم في الوقت الحاضر بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تؤثر على مجريات الحياة في العالم كله، لا فرق بين دول متقدمة ودول نامية، فكل منها لها أهدافها وطموحاتها التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها مع الفرق في الإمكانيات والقدرة على التنفيذ بما يحتم عليها التعديل والتطوير المستمر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية(رفاعي، 2008م، 31)، وتشكل التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة والمنافسات العالمية تحديا للتعليم يحمل توجهات ورؤى خاصة تتطلب نوعية من التعليم تواجه هذه المتغيرات وتحقق أهدافها، فالتعليم للقرن الحالي يحتاج إلى نوعية متميزة من الطلاب والمعلمين والإدارة وكافة مكونات المنظومة التعليمية؛ لأن هذا التعليم هو سبيل الأمم نحو التنمية بما يحمله من إبداع وابتكار (جوهر، 2008م، 5).

ويعتبر التعليم أحد الأنظمة الاجتماعية التي يقع عليها العبء في إعداد الفرد القادر على مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات التغيير، والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية، بل ومساعدته على التكيف مع هذه المتغيرات، والاستجابة للحاجات الجديدة والمتجددة (رفاعي، 2008م، 31)، وعليه فإن نظام التعليم في مصر في حاجة ماسة لأن يبنى كفايات ويحشد طاقات بشرية؛ ليصبح تعليما داعما للتنمية، تعليما يعد للمستقبل ويستمد مناهجه وأهدافه من خبرات الماضي ورؤية مستقبلية ترتبط ببناء الإنسان، تجعل مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب، ومن ثم فهو يقلص من البطالة ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، تعليما يقضى على الأمية بكل أشكالها(وزارة التربية والتعليم، 2014م، 5)، كما تعتبر مرحلة التعليم الثانوى العام من أهم المراحل التعليمية فى أى نظام تعليمي، نظراً لما يسود هذه المرحلة من مظاهر نمو خاصة تؤثر على شخصية المتعلمين ودوافعهم ، واحتياجاتهم التعليمية والتربوية ، كما أن هذه المرحلة تعد

الطالب أما للخروج إلى الحياة والعمل فى وظيفة معينة أو تجهيزه لمرحلة التعليم الجامعى، ولذلك تسعى الى تزويده بقدر من المعلومات والمعارف العلمية والاكاديمية، والثقافة العامة والمهارات العلمية والتطبيقية من خلال مجتمع المعرفة(رفاعي، 2008م، 84).

وفي ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العصر الحالي في شتى المجالات، والتي ظهرت آثارها على البناء التعليمي للفرد والمجتمع والذي يؤثر على سلوكه وطريقة تفكيره، فلم يعد قطاع التعليم منعزلا عن تأثير تكنولوجيا المعلومات، وهو ما فرض على قيادات التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة من ضرورة تقديم حلولاً تطويرية للاستفادة من تلك الثورة المعرفية وتوظيفها في العملية التعليمية، وتحويل الممارسات التعليمية والعمليات الإدارية إلى عمليات تعتمد على المعرفة، والتركيز على تقليل التكاليف ورفع جودة العمل(الزين، 2016، 35)، ومن هنا برز موضوع البحث وهو متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.

اولا: مشكلة البحث

تعد نوعية مخرجات التعليم الثانوي من أهم مؤشرات جودة النظام التعليمي أو ضعفه ، وبناء عليه يمكن تحديد مشاكل النظام التعليمي ، وتكثيفا لدراسات لحلها.

ويشهد العالم تطورا معرفيا وتكنولوجيا وثورة معلوماتية في شتى المجالات، هذا الانفجار الهائل في المعرفة والذي غزا كافة نواحي الحياة، يحتم علينا مواجهة التغيرات الناتجة عنه، ومنها الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمعلم الذي له دور مهم في صنع الحياة ورسم مستقبل مشرق، فجودة التعليم مرهونة بأداء المعلم الذي يعد حجر الزاوية، وأحد العوامل المهمة لنجاح العملية التعليمية الثانوية ، والركيزة الفعالة

التي يعاون فيها المتعلم على التعلم المستمر، والتفوق في دراسته، حتى يستطيع تقديم تعليم نوعي متميز . (الدوسري ، ٢٠١٤)

ومع ظهور التقنيات الحديثة وتوظيفها في العملية التعليمية، كان لابد من إعداد أفراد يستطيعون التفاعل مع معطيات عصر المعرفة وتغيراته، فأصبح المعلم الذي يعتبر أحد المحركات الهامة في العملية التعليمية المرشد الإيجابي لطلابه في التعامل مع متغيرات التكنولوجيا الحديثة والمراقب الفعّال لسير العملية التعليمية من خلال تلك التقنيات الحديثة. وفي ظل هذه التطورات المتسارعة للتكنولوجيا في عصر المعرفة تغيرت أدوار المعلم التقليدية والتي كانت تركز على التلقين، وأنه هو المصدر الرئيسي للمعلومات، وعلى عاتقه يقع العبء الأكبر من المسؤولية في إعداد الإنسان وتهيئته لخدمة المجتمع، إلى أدوار جديدة تتناسب مع تطور التقنيات في عصر المعرفة.

لذا تسعى الدول العربية إلى التحول لمجتمع المعرفة ، وتجدد في بنائه في مؤسساتها، وفي مجتمعاتها ، ومن أهم أولوياتها نشر التعليم ، واستمراريته وتطويره ، وقد خطت خطوات حثيثة نحو مجتمع المعرفة ، ومن ذلك خطة التنمية التاسعة الياس تهدفت التحول إلى مجتمع المعرفة.

ويرى البعض ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية؛ حيث قلة الكفاءة في العملية التعليمية، والدليل الواضح على ذلك هو خروج مصر من المؤشرات الدولية لجودة التعليم ما قبل الجامعي والجامعي على حد سواء فقد توصلت دراسة (عبد الستار، 2015)، إلى أن مدارس التعليم الثانوي العام لم يعد دورها الاقتصار على العملية التعليمية، بل تعدى ذلك إلى ضرورة إمداد الطلاب بالخبرات والمهارات التي تحقق النمو المتكامل للشخصية الواعية والمتميزة، خاصة أننا نعيش عصر التميز والإبداع والتحول إلى مجتمع المعرفة، كما توصلت (دياب 2018م) للعديد من النتائج أهمها

أن هناك حاجة لإعادة هيكلة التعليم وكذلك السياسات الخاصة به، لتتماشى مع المتغيرات المستمرة، والسعي الدائم نحو إعادة تشكيل الوعى لدى المجتمع المدرسي لضمان وصول المهارات والمعرفة الجديدة والضرورية للمتعلم، كما أظهرت دراسة (السيد، 2018م) أن التعليم الثانوي العام بحاجة إلى تطوير المناهج والمقررات والاستراتيجيات والسياسات والفلسفة والتقويم والتقييم، وتعزيز إنجازات الطلاب والمعلمين ومديري المدارس، كما توصلت نتائج دراسة (الحسيني، 2019م) إلى ضعف وجود فلسفة ثابتة وواضحة المعالم والاتجاهات، وازدياد كثافة الفصول نظراً للزيادة السكانية، وضعف ربط التعليم بالجودة ومعاييرها وضعف توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وجود قصور في أداء بعض المعلمين وضعف الاستفادة من التدريبات التي يحصلون عليها، وجود تعليم موازي خارج المدرسة وهو الدروس الخصوصية، كما توصلت دراسة (المصري، 2023م) إلى أن التعليم الثانوي العام يعاني من العديد من المشكلات والتحديات التي تعيق تطويره ومنها، قلة وضوح الحاجة المجتمعية للتطوير التعليمي وزيادة كثافة الطلاب في بعض مدارس التعليم الثانوي العام، والمناهج لا تلبي حاجة سوق العمل.

وعلى الرغم من محاولة الدول العربية مواكبة التطور المعرفي الهائل الذي شمل الدول المتقدمة بإيجاد نظام تربوي فاعل في مجتمع المعرفة ، إلا أن الدلائل تشير إلى عدم تحقق النتائج المرجوة منه، حيث أشار السعود (٢٠١٢)إلى أن أهداف التعلم الثانوي العامل متحقق بعد التطوير ، بسبب عدم تمكن المعلم من أسالي بتحقيق هذه الأهداف ، إما لعدم وجود الأدوات المناسبة له ، أو لعدم التهيئة والتدريب الكافي له، كما أشار إلى أن أساليب التقويم الممارسة لا تعير هذه الأهداف اهتمام أكبيراً.

ويعد معلمي المرحلة الثانوية الركيزة الأولى لتحقيق أهداف المرحلة ، وتؤكد نتائج دراسة السيسي (٢٠٠٨) أن معلمي المرحلة الثانوية يعتقدون بأهمية الأدوار الجديدة لهم بدرجة كبيرة جدا، إلا أن واقع أدائهم لهذه الأدوار جاء بدرجة مابين المتوسطة والقليلة وعلل ذلك بعدد من الأسباب ، من بينها قصور المعرفة الإجرائية لدى المعلمين ، وعدم قدرته معلى إحداث التغيير المنشود.

ومعلم المرحلة الثانوية العامة يمثل ركناً هاماً في هذا الجانب لأنه يعد الطالب للالتحاق بالدراسة الجامعية وهي دراسة تختلف عن مراحل الدراسة في التعليم العام ، كما أن هذا الطالب قد ينخرط في سلك المجتمع ويكون عضوا به اذا لم يتحقق له الالتحاق بالجامعة ، من هنا تتضح أهمية دور نظام التعليم الثانوي العام في اعداد طالب المرحلة الثانوية لمواجهة الحياة والمجتمع بعد انتهاء دراسته في تلك المرحلة وأهمية دور المعلم في قيادة الأجيال وتربيتهم وتعليمهم في مجتمع المعرفة.

بينما أرجع القداح (٢٠١١) ضعف مستوى معلمي المرحلة الثانوية إلى عدم وضوح في الرؤية لدى المعلمين لأدوار هم الجديدة فيعصر المعرفة ، واقتصار إدراكهم لأدوارهم على عموم باتتشير إلى تلك الأدوار، دون التعمق بمفرداتها واستراتيجياتها ، بسبب قصور في تنميتهم المهنية، وإبقائهم على ما ألفو من أدوار تقليدية تهتم بالتحصيل الدراسي ، بوصفها لهدف المنشود.

كما أشار الخليفة (٢٠١٤) إلى ضعف إمكانية تحقيق المعلم لأدواره المستقبلية في مجتمع المعرفة ، وضعف توافر كفايات الأدوار لديه ، في ضوء برامج تكوين المعلم الحالية، وضعف وقلة تأهيل وتدريب معلمي التعليم الثانوي، حيث يفتقد العديد من معلمي التعليم الثانوي المهارات الحديثة في عمليات التعليم والتعلم ، وطرائق وأساليب التعليم والتعلم، وأساليب التقويم الحديثة ، ومهارات استخدامات التقنية وتقنية

المعلومات ، وغيرها من القدرات والمهارات، مما يتطلب برامج تدريبية مكثفة ومستمرة.

يتضح مما سبق أن التعليم الثانوي العام مرحلة تعليمية في غاية الأهمية، إذ تخضع هذه المرحلة باستمرار لعمليات التطوير التربوي أكثر من أي مرحلة تعليمية أخري ؛ نظراً لارتباط خريجيها بالتعليم العالي من ناحية ، وكونها عاملاً اساسياً في تحديد مستقبل الآلاف من الطلاب من ناحية أخري ؛ لذا تأتي أهمية دراسة هذه المرحلة باعتبارها حلقة الوصل بين مرحلة التعليم الأساسي والتعليم العالي .

وبالنظر إلى جودة التعليم الثانوي العام فإنه يحتاج إلى تطوير مناهجه وكوادره التربوية، وكذلك تطوير مناهجه التعليمية لمواءمة متطلبات القرن الحادي والعشرين، ومن هنا برزت مشكلة البحث والتي تؤكد على ضرورة تطوير التعليم الثانوي العام المصري لمواكبة المستجدات العالمية في النظام التعليمي وتنمية روح الابداع والابتكار لدى الطلاب وذلك بتوفير أبعاد مجتمع المعرفة في كافة أبعاد العملية التعليمية، لذا سوف نتناول في هذا البحث متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.

ثانيا: أسئلة البحث

يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية.

1. ما الإطار الفكري والفلسفي لمجتمع المعرفة في الأدبيات الإدارية والتربوية المعاصرة
2. ما الجهود المصرية الراهنة في تطوير التعليم الثانوي العام في مصر (دراسة وثائقية)؟

3. ما أهم متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء أبعاد مجتمع المعرفة؟

ثالثا: أهداف البحث :

هدف البحث إلي ما يلي:

1. التعرف على الإطار الفكري والفلسفي لمجتمع المعرفة في الأدبيات الإدارية والتربوية المعاصرة.
2. التعرف على الجهود المصرية الراهنة في تطوير التعليم الثانوي العام في مصر (دراسة وثائقية).
3. التوصل إلى أهم متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.

رابعا: أهمية البحث :

تتجلى أهمية البحث فيما يأتي:

أ- الأهمية النظرية

1- اهتمام الدولة بالتعليم الثانوي العام، وإعطاءه الأولوية الأولى باعتباره أحد أنواع التعليم المسئول عن الارتقاء بالمجتمع.

2- أهمية التعليم الثانوي العام والذي يقع على عاتقة مسئولية تأهيل الطلاب للتعليم الجامعي والعالي على أسس تكنولوجية علمية وعملية.

3- يأتي هذا البحث للكشف عن أهمية تطوير التعليم الثانوى العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة .

ب- الأهمية التطبيقية

1. يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الثانوي العام ومواجهه مشكلاته بأساليب غير تقليدية على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة وبما يتلائم مع ظروف المجتمع المصري.
2. الاستفادة من نتائج البحث النظرية والتطبيقية في وضع متطلبات لتطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.
3. تساعد نتائج البحث أصحاب القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير التعليم الثانوي، ومواجهة المشكلات التي تعوق تقدمه.

خامسا: منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث الحالية، تم الإعتماد على المنهج الوصفى، وذلك عن طريق تحليل واقع التعليم الثانوى العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.

سادسا: مصطلحات البحث :

- **التطوير Development**

إصطلاحا: هو نوع من أنواع التغيير التي يمر بها الفرد أو المنظمة الاجتماعية نتيجة لتفاعلات معينة مثل المجتمعات أو المنظمات أو الأفراد, وهو يعنى تغيير يتسم بالنمو لوظيفة أو مهارة معينة (عبده والزكي, 2004م, 113).

يعرف التطوير إجرائياً أنه : عملية تحسين وتجديد للأداء والآليات والممارسات والأساليب والنظم المرتبطة بالنظام التعليمي؛ لوضع أفضل في المؤسسات التعليمية والتربوية في ضوء سياسات واضحة ومعايير وأهداف محددة بهدف إحداث التقدم التعليمي، والنمو الشامل للطلاب وإعدادهم للمستقبل بشكل أفضل لمواكبة التقدم التكنولوجي.

التعليم الثانوي العام General secondary education

تعني كلمة ثانوي أنها اسم منسوب إلى ثان, وأصلها ثني أى ما يلي الأول في الدرجة والمرتبة, وهي مرحلة تعليمية بعد الإعدادية والمتوسطة في بعض البلاد العربية, وتعد للتعليم الجامعي(مجمع اللغة العربية, 1992م,136) .

ويعرف اصطلاحاً:هو الحلقة النهائية من حلقات التعليم العام والتي تمثل مدخلات التعليم العام وتحديد مخرجاته ويتم على ضوئها تقويم جميع المراحل التعليمية التي تسبق التعليم الجامعي(عثمان وآخرون, 2018م, 50).

ويعرف التعليم الثانوى العام إجرائيا: مرحلة من التعليم الإلزامى المجانى كما نص عليها الدستور والقانون وفيها يتم تقسيم الطلبة حسب رغباتهم إلى قسمين من الدراسة إما العلمية أو الأدبية بحيث يتم تأهيلهم إلى المرحلة التالية لهذه الفترة من التعليم الجامعى.

مجتمع المعرفة the knowledge society

لغةً: المعرفة في معاجم اللغة "من مصدر للفعل الثلاثي عرف، عرف يعرف، عرفانا فهو عارف، والمفعول معروف عرف الحقيقة، عرف بالحقيقة: علمها وأدركها" (عمر , 2008م, 484).

اصطلاحاَ: المجتمع الذي يقوم بإنتاج ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع، ويشتمل على مجموعة كبيرة من الطلاب والإداريين وأعضاء هيئة التدريس بهدف الإرتقاء بالمجتمع (المدادحة, المسردي, 2013م, 16).

وتعرف أبعاد مجتمع المعرفة إجرائيا بأنها: مجموعة المهارات والمعارف اللازمة لطالب المرحلة الثانوية ليصبح قادرا على إنتاج المعرفة واستخدامها فى مناشط الحياة المختلفة وبما يتفق واحتياجات سوق العمل المحلية والدولية.

سابعا: الدراسات السابقة: سوف يتم عرض الدراسات السابقة تنازليا طبقا للتسلسل التاريخي لها، وذلك على النحو التالي:

أ- الدراسات العربية

1- دراسة (هديب، 2023م) بعنوان" سيناريوهات تطوير التعليم الثانوي العام في سياق التحول الرقمي للمجتمع المصري: دراسة مستقبلية"، هدفت الدراسة إلى وضع سيناريوهات لتطوير التعليم الثانوي العام وطرح البدائل الاستراتيجية لتطويره لمواكبة التحول الرقمي في ضوء استخدام إستراتيجية شاملة لتطوير التعليم الثانوي العام, واستخدمت الدراسة المنهج الاستشرافي وأسلوب السيناريو، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الواقع التعليمي يعاني من بعض نقاط الضعف وكذلك توجد به نقاط قوة كما يواجه الواقع التعليمي عدة تحديات وتوجد أمامه مجموعة من الفرص وبالتالى طرحت الدراسة بدائل إستراتيجية لتطويره وذلك لمواكبة التحول الرقمي في ضوء استخدام استراتيجية شاملة لتطوير التعليم الثانوي العام.

2- دراسة (المصري، 2023م)" تطوير التعليم الثانوي العام الحكومي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة"، وقدهدفت الدراسة إلى عمل تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي العام الحكومي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة(رؤية مصر 2030)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانة على عينة بلغ عددها (200) من المعلمين والوكلاء والمديرين والموجهين في التعليم الثانوي العام الحكومي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن التعليم الثانوي العام الحكومي يعاني من تحديات ومشكلات متعددة، ومنها زيادة كثافة الطلاب في بعض مدارس

التعليم الثانوي العام الحكومي، وضعف وجود فلسفة واضحة للتعليم الثانوي العام، كما أن المناهج لا تلبى حاجة سوق العمل.

3- **دراسة (دويدار, 2022م) بعنوان" تطوير التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مقترح"**, هدفت الدراسة إلى تعرف التطور التاريخي للتعليم الثانوي العام في مصر, وملامحه وجهود الدولة في تطويره, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التقنيات الحديثة في التعليم تساعد على التحصيل الجيد وتسهم في وضع أسس للمعرفة وتقلص من الاحتياج للدروس الخصوصية, وأهمية نشر ثقافة اللامركزية في المجتمع المدرسي وتأكيد أهمية المشاركة المجتمعية, وأهمية التدريب المستمر للمعلمين؛ لمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات.

4- **دراسة (بن حمود، 2022م) بعنوان" المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية"**، هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشاركة المجتمعية المطلوبة لِتطوير أداء إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتمويل المدارس الثانوية الحكومية، وتوفير فرص التنمية المهنية لمعلمي المدارس الثانوية الحكومية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانة بلغ عددها(240) مديرًا ومشرفًا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية في مجالات : تطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتمويل المدارس الثانوية الحكومية، ورفع المستوى التحصيلي لطلاب المدارس الثانوية، وربط خريجي المدارس الثانوية الحكومية بسوق العمل كانت مطلوبة بدرجة عالية.

5-**دراسة (عبد الستار ومحمد، 2021م) بعنوان "تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوءخبرات بعض الدول"**، هدفت الدراسة إلى الاطلاع

على خبرات عدد من الدول في تطوير التعليم قبل الجامعي خاصة التعليم الثانوي وتم اختيار الدول المتصدرة لتقارير التنافسية العالمية للاستفادة منها في تطوير التعليم الثانوي في مصر، واستخدمت الدراسة منهج جورج بيريداي، وتم المقارنة بين العديد من الدول (سنغافورة، اليابان، إنجلترا)، وقدمت الدراسة العديد من المقترحات لتطوير التعليم الثانوي ومنها مقترحات خاصة بفلسفة التعليم الثانوي وأهدافه، ومقترحات خاصة بإدارة التعليم الثانوي وتمويله، وأيضا مقترحات خاصة بنظام الدراسة بالمدرسة الثانوية، ومقترحات خاصة بتقويم طلاب التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي.

6- **دراسة (المرغنى وعبد الله، 2019م) بعنوان "متطلبات تحديث مرحلة التعليم الثانوى فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر مفتشى تعليم طرابلس المركز"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الثانوى بليبيا وأهم التحديات التى تواجهه ورصد أهم المتطلبات التى ينبغى توافرها لتحديث التعليم الثانوى العام فى ليبيا بما يواكب مجتمع المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وطبقت الدراسة على عينة قوامها 254 مفتشا، كما استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث، وتوصلت الدراسة الى نتائج من بينها ان اتجاهات أفراد عينة الدراسة للمتطلبات السياسية والاقتصادية والتعليمية والتكنولوجية والثقافية بشكل عام غير متوفرة.

7- **دراسة (أحمد، 2016) بعنوان "دور التعليم الثانوى في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في مدينة بريدة"**، هدفت الدراسة الى التعرف على دور التعليم الثانوى العام في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية ، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر المعلمات حول دور التعليم الثانوى في تحقيق متطلبات

مجتمع المعرفة تعزى لاختلاف (نوع المدرسة – عدد سنوات الخبرة – التخصص)، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى المسحى لتحقيق أهدافها واعتمدت على الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها : أن للمعلمات والمناهج والأنشطة الطلابية دورا هاما في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة

ب- دراسات أجنبية

1-دراسة (Abolade& oyelade, 2018) بعنوان" **تطوير التعليم في المدارس الثانوية الأهلية في نيجيريا"**، هدفت الدراسة التعرف على نمو وتطوير التعليم في المدارس الثانوية الأهلية في نيجيريا، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن سياسة التعليم الثانوي المجاني من قبل الحكومة يجب أن تنفذ بطريقة تمنع الأعمال الخاصة من قبل المعلمين، حيث شرع المعلمون في المدارس الحكومية في اتخاذ خطوات نحو إنشاء هذا النوع من المدارس لأن الحكومة لم تستطع دفع رواتبهم أحيانا، وبالتالي زادت رعاية القطاع الأهلى للمدارس الثانوية في نيجيريا.

2- دراسة (Tucci,2017) بعنوان" الإصلاح المدرسي الشامل لتحسين المدارس الثانوية ذات الأداء المنخفض" هدفت الدراسة وضع نموذج الإصلاح المدرسي الشامل الذي يعالج المدرسة بأكملها من تنظيم المدرسة لهيكل اليوم الدراسي, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها اختلاف تصاميم ونماذج الإصلاح المدرسي الشامل على الرغم من أن معظم هذه النماذج يتفقون في توظيف استراتيجيات مماثلة لتحقيق أعلى مستوى من التحصيل العلمي للطلبة، وتشمل هذه الاستراتيجيات التنظيم المدرسي لتسهيل التدريس والتعليم, وتطوير فرق القيادة وقدرتها على اتخاذ القرارات, وتعزيز التعاون وبناء العلاقات وإيجاد حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الطلبة, والتركيز على التعلم والأنشطة الطلابية.

3- دراسة (Valehov,2016) بعنوان"دور التعليم في تشكيل مجتمع **المعرفة"**, هدفت الدراسة الى تحديد فرص التعليم في تشكيل مجتمع المعرفة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من مجتمع المعلومات ويعد عاملاً هاماً في مستوى تطور المجتمع، ورأس المال الاجتماعي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن الطلاب في مجتمع المعرفة يتلقون المعرفة اللازمة مما يميزهم عن غيرهم حيث تقوم المسابقات الدولية في عصر اقتصاد المعرفة والتي تبحث عن المواهب بالإضافة إلى أن تطور المجتمع يقوم على استخدام العقل البشري على نحو أفضل.

4- دراسة(Blandul,2014) بعنوان"الابتكار في التعليم الطلب الأساسي **لمجتمع المعرفة"** هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على الطرق التي يتبعها المعلمين لتحقيق ابتكار تعليمي داخل المدرسة وما تأثيرها على التلاميذ, وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها تقبل المعلمين لإنتاج الابتكار في المدرسة، وأن لديهم استعداد لتطبيق الاستراتيجيات التعليمية التفاعلية في العملية التعليمية.

5- دراسة (Al-Slaihat,2013) بعنوان "**التحديات المعاصرة التي تعيق بناء المجتمع المعرفي في الأردن من منظور الخبراء التعليميين**" هدفت الدراسة إلى الكشف عن التحديات المعاصرة التي تعيق بناء المجتمع المعرفي في الأردن من وجهة نظر الخبراء التعليميين، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: من التحديات التي يرى الخبراء تدهور جودة التعليم وضعف التوجهات نحو التعلم طويل المدى والعلاقة الضعيفة ما بين التعليم وسوق العمل ونقص المخصصات المالية.

تعليق عام على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة في مجال مجتمع المعرفة اتضح وجود أوجه شبه، وأوجه اختلاف، وأوجه إفادة من الدراسات السابقة تتحدد فيما يأتي:

اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الاهتمام بموضوع مجتمع المعرفة، وأبعاده فى مراحل التعليم المختلفة وخاصة مرحلة التعليم الثانوى العام محل الدراسة، بما يساهم فى تحسين نوعية التعليم الثانوى العام كما وكيفا، جودة وإتاحة، حيث أكدت كافة الدراسات السابقة على أهمية مجتمع المعرفة في كافة المؤسسات، وأشارت الدراسات إلى أهمية مجتمع المعرفة في التعليم الثانوي العام، كما اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الهدف الأساسي للبحث حيث اهتم بدراسة متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة، وهذا الموضوع على حد علم الباحثة لم تتناوله الدراسات السابقة.

سادسا: خطوات البحث : سعياً نحو الإجابة عن أسئلة البحث وتحقيقاً لأهدافه فإن البحث يسير في ثلاثة خطوات وهي:

- **الخطوة الأولي:** توضح الإطار النظري لتطوير التعليم الثانوي العام بمصر(نشأته ومفهومه وأهمية تطويره، والمشكلات التي تواجه تطوير التعليم الثانوي العام بمصر).
- **الخطوة الثانية:** توضح الإطار الفكري والفلسفي لمجتمع المعرفة من حيث مفهومه وأهدافه وأهميته وأهم أبعاده.
- **الخطوة الثالثة:** تقديم مجموعة من المتطلبات التي تسهم في تطوير التعليم الثانوى العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.

المحور الأول: الإطار الفكري والفلسفي لمجتمع المعرفة في الأدبيات الإدارية والتربوية المعاصرة.

تتجه العديد من دول العالم نحو تطبيق متطلبات مجتمع المعرفة في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة، لتحقيق اهداف المجتمع الحالية والمستقبلية، ولذا سوف يتناول هذا المحور، نشأة مجتمع المعرفة ومفهومه وأهدافه وأهميته وأبعاده، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم في مجتمع المعرفة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نشأة مجتمع المعرفة

أن المعرفة لها جذورها التاريخية وهي ليست وليدة لحظة تاريخية بعينها أو أنها حكر على مجتمع بذاته، فنجد أن للمعرفة خصوصية تنظيمية تنطلق من رائد الإدارة العلمية (فردريك وسلاو تايلور) ويتجسد ذلك في التعريف الذي قدمه للإدارة حيث رأى أن المعرفة الدقيقة لما تريد من العنصر أن يعمله ثم التأكد من قيام ذلك العنصر بالعمل المطلوب بأفضل الطرق وأوفرها، والنظريات الكلاسيكية حتى من بعد تايلور رأت بأن المعرفة التي ترتبط بالعملية الإدارية هي تلك المعرفة التي ترتبط بالعمل وأداء ما هو مطلوب بأقل التكاليف سواء عند (هنري فايول) أو (هنري جانت) (الملحم، 2008م، 34).

وقد ظهر مصطلح مجتمع المعرفة في النصف الثاني من القرن العشرين وهو واقع بدأت كثير من الدول تعيشه، وأمل تسعى إليه كثير من الدول للانتفاع به وتتحول له، فمفهوم مجتمع المعرفة لا يزال غير واضح المعالم بشكل تام، فإن البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين ويعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور أعقبت المرحلة الصناعية ويطلق عليها (الفين توفلر)، وكان من نتيجة

المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة نتاجاً لولادة تكامل ثورة المعلومات المركبة أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمراً أكثر سهولة بزمن أقل وبمردودية اقتصادية أعلى من جهة فضلا عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات، حيث يعود الميلاد المعرفي الفعلي لمفهوم مجتمع المعرفة إلى أواخر التسعينيات من القرن الماضي(الصادق، 2012م، 352-354).

ثانياً: مفهوم مجتمع المعرفة

لغةً: المعرفة في معاجم اللغة "من مصدر للفعل الثلاثي عرف، عرف يعرف، عرفانا فهو عارف، والمفعول معروف عرف الحقيقة، عرف بالحقيقة: علمها وأدركها (عمر، 2008م، 484).

اصطلاحاً: هو المجتمع القائم على إنتاج المعرفة من خلال المؤسسات البحثية والمعرفية داخل المجتمع، والقادر على توظيف المعرفة بغرض إنتاج أنواع حديثة من التكنولوجيا المتقدمة، حيث أنها أحد أركان مجتمع المعرفة (عبد العزيز، 2010م، 75).

وبذلك فإن تعريف مجتمع المعرفة هو: المجتمع الذى يحسن استخدام المعرفة في تيسير أموره، واتخاذ القرارات السليمة التي تسهم في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها (أبو الشيخ، 2010م، 44)، فهو المجتمع الذي يقوم بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصاد والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية وإقامة للتنمية الإنسانية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023م، 10)، فهو يمثل المجتمع الذي لديه قدرات على إنتاج المعلومات, ومعالجتها ونقلها واستخدامها من أجل التنمية المستدامة(بلحميتي, 2021م, 1373)، وعليه فإنه مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي

يقوم على أساس الحصول على المعلومات وتحويلها لمعرفة ومن ثم استخدامها ونشرها في كافة مناحي الحياة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً: أهداف مجتمع المعرفة :يهدف مجتمع المعرفة إلى تحقيق ما يلي(عبد الحكيم، 2021م، 209):

1-**تأهيل الفرد للحياة المستقبلية:** لم تعد مهمة التعليم مقتصرة على تحصيل المعارف واكتساب المهارات، بل أصبحت مهمته الأساسية هي تأهيل الفرد للحياة بكافة جوانبها، والانخراط في عمق التجربة الاجتماعية، ويأتي في مقدمة ذلك إعداد الفرد لمواجهة التعقد الذي بات يسود معظم جوانب الحياة المعاصرة التي تزداد تعقيداً يوما بعد يوم، وتهيئته لذلك الترحال المستمر بين دنيا الواقع وعوالم الفضاء المعلوماتي .

2- **إثراء حياة الفرد:** من خلال إضفاء المعني على حياة الإنسان، وإثراء حياته في عمله وفراغه، وتنمية الهوية الثقافية لديه، وكيف ينعم بجمال الطبيعة، ويستشعر بهجة اكتساب المعرفة الجديدة.

3-**تحقيق المساواة الاجتماعية:** من خلال الحد من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي ، وتحاشي ظهور أنواع جديدة من الطبقيات ذات الطابع المعرفي، وتحقيق التماسك بين أفراد المجتمع وجماعاته.

4-**يهدف إلى التوجيه نحو التوظيف،** ويعزز بشكل عام الترقية والتحديث المستمر للمهارات المهنية والوظيفية الإضافية.

5-**يلعب فيه التعليم دورًا رئيسيًا في المقارنات بين الدول،** فإن الدول التي تكون فيها نسب كبيرة من الشباب الذين يصلون لمرحلة التعليم العالي وما يليها تكون هي الأكثر جاهزية لمواجهة تحديات مجتمع المعرفة، ولذلك فإن تبني أو توصية الدول

للانتقال إلى مجتمع المعرفة يحتوي بداخله توصية عاجلة لتلك الدولة لدفع مزيد من الشباب لديها نحو التعليم العالي وإتاحة المزيد من الفرص لهم لاستكمال هذا التعليم.

6-**يركز مجتمع المعرفة على التعليم الجيد والأفضل قبل أي شيء**، يكون له نتائج اقتصادية يظهر آثرها على المجتمع.

7-**يساعد في تقليص قدرة أرباب الأعمال على السيطرة التقليدية على القوة العاملة**، فالأعمال في مجتمع المعرفة يتم تنظيمها بشكل كبير على أنها مشروع تعاوني وتواصلي(علا علي، 2023م).

كما يهدف مجتمع المعرفة إلى تيسير تبادل المعلومات، والتركيز على العمل العقلي وحل المشكلات بطرق إبداعية وابتكارية، وتنمية مهارات التعلم مدى الحياة، والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك عن طريق الاهتمام بتطبيق المعرفة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع.

رابعاً: أهمية مجتمع المعرفة

تعد مجتمعات المعرفة مصدراً للتنمية ففي قلب مجتمعات المعرفة هناك القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل ونشر وإستعمال المعلومات من أجل خلق وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وهي تستند علي رؤية للمجتمع تساعد على الاستقلالية التي تضم مفاهيم التعددية(علي، 2017م، 132)، كما تعد المعرفة من أهم الموارد الاقتصادية بالمجتمعات وهذا ما جعل المؤسسات القائمة على إنتاج المعرفة التي تقود الاقتصاد العالمي الجديد، ولذلك فالمعرفة تعمل على تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، وترفع من قيمة المجتمع ولذلك فمجتمع المعرفة له أهمية كبري تتمثل في كونه يعمل على إتاحة الفرصة لجعل جميع مؤسسات المجتمع تركز على الإبداع وتشجع العاملين بها على الابتكار المستمر، وإفادة المجتمع من المعرفة ذاتها

كسلعة نهائية من خلال نشرها أو استخدامها لتعديل منتج معين، كما أنه على تطوير كافة مؤسسات المجتمع من خلال جعل العمليات الإدارية بها كالتنسيق والتصميم والهيكلة أكثر مرونة، وتحويل كافة مؤسسات المجتمع إلى مؤسسات معرفية، قادرة على إحداث تغيير جذري داخلها لامتلاك القدرة على التكيف مع التغيير المتسارع في بيئة العمل(خلف، 2007م، 13).

كما تكمن أهمية مجتمع المعرفة في أنه يؤثر في طريقة معيشة كل فرد من الأفراد، فهو يتجاوز كثيراً مجرد توفير المعلومات، وبالمثل لا ينحصر تأثير مجتمع المعرفة في النشاط الاقتصادي وحسب، بل إنه يغير الثوابت الأساسية ويخلق اقتصادا قائما على المعرفة، كما أنه يؤثر بشكل أساسي في الدور الذي تؤديه الدولة كجهة تمد الشعب بالخدمات، فيعمل إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر الجهات المعنية كميسر في إطار هذه العلاقة، وأخيراً فإن مجتمع المعرفة قدم فوائد جمة بتأسيسه مجتمعا متماسكا ومتكاملا، وبتكوينه الثروات وارتقائه بنوعية الحياة للجميع، كما أن مجتمع المعرفة يبني مواطنين أكثر إبداعاَ، وأكثر توازناَ في المساواة بين الرجل والمرأة، وأقدر على التكيف، وأكثر مهارة، فتعلم مهارات وقدرات جديدة وتنميتها لا يحقق النمو الاقتصادي والازدهار فحسب، بل إنه يدعم أيضا أهدافاً اجتماعية أوسع نطاقا هي الاندماج في المجتمع والمساواة(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015م، 8).

خامساً: أبعاد مجتمع المعرفة : تتمثل أبعاد مجتمع المعرفة في خمسة أبعاد وهي(حبيب، 2009م، 21-22):

1- **البعد الاقتصادي:** تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة، والمصدر الأساس للقيمة المضافة.

2- **البعد الاجتماعي:** وفيه يمنح مجتمع المعرفة أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة، ويهتم بالقدرات الإبداعية للأشخاص، ويوفر إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين طبقات المجتمع، ونشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية على مستوى الأفراد.

3- **البعد الثقافي:** ويسود فيه مستوى عال من الثقافة المعلوماتية، والوعي بتكنولوجيا المعلومات في المجتمع بتوفير الوسائط والمعلومات كما وكيفاً لإيجاد نوع جديد من العمالة ألا وهي العمالة المعرفية.

4- **البعد السياسي:** ويتم فيه إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات الرشيدة، ودعم قيم المواطنة، وتوفير مناخ سياسي يدعم الديمقراطية، ويتمثل دعم الديمقراطية في دعم المشاركة والتمثيل والمساءلة لتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية.

يتضح مما سبق أن مجتمع المعرفة لا يركز على جانب التعليمي فقط، وإنما يعمل بشكل تكاملي بين مؤسسات المجتمع، لتحقيق نهضة المجتمع في كافة المجالات، وبما يؤدي إلى تحقيق التقدم والرفاهية لكافة أفراد المجتمع،

سادساً: التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم في مجتمع المعرفة

هناك عدد من التحديات التي تواجه تحول التعليم بمصر لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة نذكر منها ما يلي:

1- **الفجوة الرقمية:** يساهم التقدم في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والنمو المتسارع في شبكات الاتصال العالمية من جهة أخرى أحداث نقلة نوعية تمثلت في ثورة تطور التعلم واقتسام المعرفة وسرعة وسهولة تدفق المعلومات على نطاق عالمي ولكن نتج عن ذلك فجوة بين الذين يملكون إمكانية الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال المختلفة واستخدامها بكفاءة (حبيب، 2009م، 42).

2- **التقدم العلمي والتكنولوجي:** تتمثل في التغيرات التكنولوجية التي تحدث في أنحاء العالم والتي تتسم بابتكار آلات جديدة و أنظمة مستحدثة تتم بصورة سريعة حيث تؤدي هذه التغيرات التكنولوجية إلى نتائج وآثار حسب السياق الذي تمارس فيه فقد تكون سلبية أو ايجابية(يسين، 2008م، 135).

3- **السرعة المذهلة في نقل المعلومات:** فقد تطورت في هذا العصر قدرة الإنسان على الانتقال والاتصال ويرجع ذلك بسبب التغيرات الجذرية المتلاحقة في عالم الاتصال فقد بات هذا الأمر بفضل الأقمار الصناعية أن يتابع الفرد أحداث العالم لحظة وقوعها وساعد تطور وسائل الاتصال في نقل المعلومات باختلافها سواء كانت سياسية اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية إلى الناس بمختلف انحاء العالم بيسر وسهولة وبسرعة(بن عقيل، 2013م، 222).

4- **ضعف وجود فلسفة تعليمية واضحة المعالم:** تفتقد معظم الدول النامية عدم وجود فلسفة تعليمية محددة توجه النظام التعليمي على أساس أهداف وقيم واتجاهات محددة والتي تقود حركة التعليم وهذا يؤكد الحاجة إلى مزيد من التنمية المستدامة باعتبار التعليم هو الأساس لتحقيق هذه التنمية(جوهر، 2008م، 78).

5- **تدني نوعية التعليم** : يكمن التحدي الأهم في مجال التعليم هو في تردي نوعية التعليم المتاح بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي وإنساني من اجل تحسين نوعية الحياة والتنمية وقدرات الإنسان الخلافة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2023م)، كما تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته غير أن هناك عناصر أخرى تؤثر في تحديد نوعية التعليم ومن أهمها: سياسات التعليم، وضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم. فلا يشير الزيادة في إعداد الطلاب

وعدد المدارس والمعلمين إلى السير في اتجاه مجتمع المعرفة(عبد الحي، 2013م، 326).

6- **تحدي الأمية:** أن الأمية في الدول المتقدمة هي أمية المواطن في الحاسوب ومصادر المعرفة الرقمية إلى جانب فجوة المعرفة وتوجد جملة من التحديات ومنها: ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي المنوط بها إعداد رأس المال البشري مما أسفر عنه تفشي الأمية الأبجدية والأمية التكنولوجية(نور الدين، 2011م، 462).

7- **تزايد الاهتمام العالمي بتطوير وتحسين جودة التعليم:** أصبح تطبيق الجودة الشاملة في التعليم مطلبا ملحاً من أجل التعامل والتفاعل مع متغيرات العصر الذي يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي، فالأخذ بالجودة الشاملة في التعليم يمكننا من تحقيق جودة التعليم الذي يعتبر أداة التنمية والتقدم معرفياً ومهارياً ومن ثم الوفاء بحاجات المجتمع من الكوادر المتخصصة، فالجودة وسيلة وليست غاية يتحدد في ضوئها مدى قدرة المؤسسة على تحويل أهدافها إلى واقع فعلي(طعيمة, 2015, 17).

8- **جمود النظام التعليمي:** يشهد العالم منذ منتصف القرن الماضي وبداية القرن الحالي متغيرات عدة تمثلت في تسارع المعرفة التكنولوجيا وتزايد السكان وغيرها، فقد جعلت هذه المتغيرات وظائف نظم التعليم في غاية الصعوبة والتعقيد وهذا يجعل المجتمعات تواجه ما يعرف بالموجة الثالثة أو مجتمع المعلومات ومؤسسات نظام التعليم تكتسب خصائصها ووظائفها من خصائص محيطها وحاجاته ومتغيراته فلم تعد حاجات ومتغيرات نظام التعليم محلية بل امتدت إلى حاجات ومتغيرات محلية في إطار عالمي(عبد الجواد، الغامدي، 2015م، 102-103).

9- الفشل في نقل التقنية للعالم العربي: أن مجتمع المعرفة ليس هو المجتمع الذي يتمكن من الحصول على المعرفة واستخدامها فحسب وإنما لابد أن يكون قادراً على إنتاج المعرفة؛ فالتحدي أمام المجتمع العربي هو كيفية اكتساب المعرفة أي كيفية تحويل المجتمع من إطار يضم بعض أفراد لديهم معارف شتى إلى العمل في منظومة جماعية تتمحور بكاملها حول توليد المعارف ونشرها وتوظيفها بكفاءة للارتقاء بالمجتمع وأن ما يحدث في العالم العربي هو نقل لوسائل الإنتاج وليس للتقانة ذاتها(ثويني، 2016م، 104).

وهناك بعض المعوقات التي تحول دون تحيقق مجتمع المعرفة بالشكل الذي يعظم العائد منه وتتمثل هذه المعوقات في ضعف حركة الترجمة، واستيراد التقنية وغياب عملية التوطين والابتكار والاقتصار على الاستهلاك (يونس وخليل، 2013م، 215)، وتدني مستوى إلمام الطلاب باللغة الإنجليزية ولذلك يواجه الطلاب الذين يستخدمون شبكة المعلومات صعوبات تتعلق بلغة التخاطب حيث إن معظم المشاركين يتحدثون باللغة الإنجليزية, صعوبة وجود مؤشرات واضحة لتحديد أو قياس مدى تطور المجتمعات باتجاه تطبيقات مجتمع المعرفة(الزميتي, 2013م, 129).

وعليه فالمعوقات التي تحول دون تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالتعليم الثانوي المصري كثيرة ومتعددة، منها ما يتعلق بالفلسفة ومنها ما يتعلق بالمعلم، والمنهج، والتقويم، كما أنها معوقات إدارية وتشريعية، وأخرى مادية وتكنولوجية، ولذا فالتعليم الثانوي يحتاج إلى إعادة هيكلة في كافة جوانبه، لتحقيق الهدف العام للتعليم المصري، وهو تخريج طلاب قادرين على مواجهة تحديات المستقبل، ويمتلكون مهارات التحليل والابداع والابتكار والتنافسية على كافة المستويات المحلية والدولية

المحور الثاني: الجهود المصرية الراهنة في تطوير التعليم الثانوي العام في مصر (دراسة وثائقية).

تعود أهمية التعليم الثانوي العام إلى كونه يساعد الطلاب على تعرف مهاراتهم واهتماماتهم وميولهم، وتحديد أهدافهم المستقبلية، كما له دورًا مهمًا في بناء شخصياتهم وتحقيق نموهم المهني، ولذا سوف يتناول هذا المحور نشأة وتطور وفلسفة ومفهوم وأهداف التعليم الثانوي العام بمصر وأهميته، وأهم مشكلاته. فقد أصبح تطوير التعليم الثانوي العام ضرورة ملحة تسعى إليها الدول والشعوب والمجتمع ككل لأن النهضة التعليمية هي البداية الصحيحة لأي إصلاح شامل في المجتمع، و لذلك يجب العمل على تطوير مهارات وخبرات الطلاب والقدرة على الابتكار والتحليل والابداع، والقدرة على التحصيل الدراسي والمعرفي، وبناء القدرات المتنوعة والمختلفة للطلاب(حسين، ٢٠١٨ ، 26)، ولذا سوف يتناول هذا المحور نشأة وتطور التعليم الثانوي بمصر، ومفهومه، وأهدافه، وأهميته، وأهم مشكلاته وذلك على النحو التالي:

أولاً: نشأة وتطور التعليم الثانوي العام بمصر:

مع تولي محمد علي حكم مصر في عام 1805 بدأ في جعل التعليم وسيلة لتحقيق أهدافه العسكرية والسياسية والاقتصادية، فقام بإنشاء مجلس شورى المدارس عام 1836 وكان يتبع ديوان الجهادية، وفي9 مارس 1837 انفصل وسمي ديوان المدارس. وفي عهده أنشأت أول مدارس تجهيزية (ثانوية) سنة 1825 وكانت تستقبل طلاب المكاتب والأزهر وتقوم على تعليمهم وتربيتهم، وحددت مدة الدراسة بها بأربع سنوات دراسية ينتقلون بعدها إلى المدارس الخصوصية، ويتلقى طلابها مواد دراسية موحدة تجمع بين الفنون الحربية والعلوم الأدبية دون تشعيب، وبذلك كانت المدارس التجهيزية تمثل المرحلة الثانية والوسطى من مراحل التعليم العام، وكانت تمثل حلقة الوصل بين مكاتب المبتديان وبين المدارس العليا (الأصبحي، 2017م، 13).

وتغيرت مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية أكثر من مرة، فكانت 5 سنوات منذ بداية الاحتلال الإنجليزي. وفي عام 1897 خفضت تلك المدة إلى 4 سنوات. وفي عام 1905 استمرت 4 سنوات، ولكن على قسمين: ينتهي القسم الأول بامتحان يحصل الناجحون فيه على "شهادة الأهلية". والقسم الثاني تتشعب فيه الدراسة إلى شعبتين (أدبية وعلوم). وفي سنة 1928 زادت مدة الدراسة إلى خمس سنوات تنقسم إلى مرحلتين: الأولى مدتها 3 سنوات يحصل الناجحون في نهايتها على "شهادة الكفاءة". والثانية مدتها سنتان يتخصص فيها الطالب في إحدى الشعبتين "العلمية أو الأدبية" ويحصل الناجحون في نهايتها على "شهادة البكالوريا". وفي عام 1935 استمرت مدة الدراسة 5 سنوات، ولكن تحول تقسيمها إلى مرحلتين. الأولى مدتها 4 سنوات تنتهي بامتحان الثقافة العامة" القسم العام". والثانية مدتها سنة "سنة واحدة يحصل الطلاب في نهايتها على شهادة الدراسة الثانوية العامة" القسم الخاص". وتتشعب فيها الدراسة إلى ثلاث شعب هي: العلوم، الآداب، الرياضيات، وتخضع لإشراف جامعي على امتحاناتها(الأصبحي، 2017م، 18)، واعتبارا من سنة 1937 أصبحت مدة الدراسة بالمدارس الثانوية للبنات 6 سنوات، وكانت منقسمة إلى مرحلتين: الأولى مدتها 5 سنوات للثقافة العامة، والثانية "مرحلة التوجيه. وفي عام 1951 توحدت المناهج ومدة الدراسة بين مدارس البنين ومدارس البنات الثانوية لتكون 5 سنوات وأعيد تقسيمها لتكون على ثلاث مراحل، الأولى مدتها سنتان يحصل الناجحون في نهايتها على شهادة الدراسة المتوسطة، والثانية مدتها سنتان ويحصل الناجحون في نهايتها على شهادة الثقافة العامة. والثالثة مدتها سنة وتنقسم فيها الدراسة إلى "علمي وأدبي". ويحصل الناجحون في نهايتها على شهادة التوجيهية(الأصبحي، 2017م، 18).

وبموجب القرار الوزارى رقم (٣١٤) بتاريخ (2016/10/5) وزارة التربية والتعليم القرار الوزارى رقم ٣١٤، ٢٠١٦) تم إنهاء النظام القديم لامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة نظام المرحلتين)، واعتبر العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ هو العام الأخير للتلاميذ

المتقدمين الأداء امتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على هذا النظام(وزارة التربية والتعليم, 2016م, قرار 314).

واعتبارا من العام الدراسي 2018/ 2019م بدأت وزارة التربية والتعليم تطبيق نظام الثانوية العامة المعدل وخلاصته تغيير أسلوب التقييم من الأسئلة التى كانت تقيس مهارات الحفظ طوال السنوات السابقة على هذا النظام إلى أسئلة تقيس مهارات الفهم والتحليل إضافة إلى إدخال أجهزة التابلت إلى المنظومة التعليمية فى هذه المرحلة؛ لمساعدة الطلاب على الوصول لمصادر تعلم رقمية أتاحتها لهم الوزارة بهدف مساعدتهم على مزيد من الفهم والتعمق في المناهج .

ثانيًا: مفهوم تطوير التعليم الثانوي العام

هو عملية تعديل وتحسين وتجديد العمل والأداء والآليات والممارسات والأساليب والنظم المرتبطة بالتعليم الثانوي؛ لتحسين الأوضاع داخل المدارس الثانوية في ضوء سياسات واضحة ومعايير وأهداف محددة بهدف إحداث التقدم التعليمي المنشود، والنمو الشامل للطلاب وإعدادهم للمستقبل(المصري، 2023)، كما يعرف أيضا بأنه عملية متكاملة ومترابطة تستهدف تطوير التعليم الثانوي العام والتعرف على أوجه القصور والضعف ومحاولة إصلاحها بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي بهدف توفير نظام تعليمي فعال وتقويم عالي الجودة ومناهج فعالة تضمن اكتساب الطلاب مهارات التفكير الناقد والابتكار، وبما يضمن جودة الحياة المدرسية في مرحلة التعليم الثانوي العام لمواكبة التطورات الشاملة والسريعة التي يعيشها العالم(محمد، 2022، 314)، فتطوير التعليم الثانوي العام يعتمد بشكل أساسي على استخدام مجموعة من الآليات لتحسين مدخلات التعليم الثانوي العام التي يمكن بها معالجة أوجه القصور ومواجهة المشكلات التعليمية أو التقليل من حدتها – على الأقل– لتحويل التعليم الثانوي العام من الشكل التقليدي إلى

تعليم ثانوي يصلح أن يكون مدخلا للتعليم الجامعي، والذي يعد أهم أهداف التعليم الثانوي العام بمصر.

ثالثًا: أهداف تطوير التعليم الثانوي العام

تشمل عملية تطوير التعليم الثانوي العام في مجملها إلى تخريج طالب متمكن قادر على تحقيق أهداف يمتلك مهارات تساعده على حل المشكلات التي تواجه منتمي لدينه ومجتمعه، بحيث يصبح عضوًا فاعلا في مجتمعه.

وينص الدستور المصري المعدل لعام 2019م، في المادة (19) على أن: "التعليم حق لكل مواطن، وأن هدفه هو بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز". وتلتزم الدولة بمراعاة هذه الأهداف في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية(دستور جمهورية مصر العربية المعدل, 2019, مادة 19).

ويمكن إيجاز أهداف تطوير التعليم الثانوي العام في الآتي(العنزي، عبد العزيز، 2022):

- تمكين المتعلمين من المهارات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل.
- إلمام المتعلم بأساليب التفكير العلمي وأبعاده.
- إكساب الطالب القدرة على الإبداع والابتكار ومهارات التعلم الذاتي.
- تنمية القدرة على الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات.
- مساعدة المتعلم على اكتشاف مواهبه واستعداداته وقدراته وميوله وسبل تنميتها.
- تشجيع التعليم المستمر بحيث يتمكن المتعلمون من استخدام مهاراتهم
- العمل المتغير وخصوصاً التعليم في ميادين العلوم الرياضية والعلمية والتقنية.
- مساعدة المتعلم على تقدير قيمة وجهات النظر المتنوعة والتواصل بصورة فاعلة.

مما سبق يتضح أن أهداف التعليم الثانوي العام بمصر تتركز حول إعداد الطالب لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي، بحيث يكون مؤهل لأحد التخصصات داخل الجامعة، باعتباره أحد أفراد المجتمع ويقع على عاتقه بعد التخرج المسامهة في تحقيق أهداف المجتمع.

رابعاً: أهمية تطوير التعليم الثانوي العام

إن عملية تطوير التعليم الثانوي العام أصبحت ضرورة ملحة تسعى إليها الدول والشعوب والمجتمع ككل لأن النهضة التعليمية هي البداية الصحيحة لأى إصلاح شامل في المجتمع (حسين، 2018، 26)، حيث يمثل التعليم الثانوي العام الحد الأدنى الضروري لإعداد المواطن القادر على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته، والقادر على مواصلة التعليم والتعلم والتدريب مدى الحياة خاصة في عصر الإنتاج كثيف المعرفة الذي نعيشه الآن؛ لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة العالمية، وضرورة أن يكون هناك اتصال حقيقي بين التعليم الثانوي العام والمجتمع، وذلك عن طريق العمل على تطوير نظم الامتحانات وأساليبها بالمرحلة الثانوية، بحيث لا تصبح الامتحانات غاية في حد ذاتها بل تصبح وسيلة لقياس مدى تحقق و ضرورة العمل على الارتفاع بعملية التقويم إلى المستوى المطلوب بحيث تقيس العمليات العقلية العليا(عبد العال، 2006).

وترجع أهمية تطوير التعليم الثانوي العام إلى أن المدرسة الثانوية تتعامل مع طلاب في مرحلة المراهقة، وتعد الطلاب لمواصلة التعليم في المرحلة التالية وهي التعليم العالي والجامعي كما تعدهم لمواجهه الحياة وتمكين الطلاب من حل المشكلات واتخاذ القرار والتفكير الناقد في علاقاته الاجتماعية، وتعزيز قدرات النجاح الاجتماعي، والتعليم مدى الحياة، وكيفية إدارة علاقات الطلاب بالآخرين، وتعتبر المهارات الحياتية هي الرد التربوي النظامي والجيد والمناسب على التحديات المتنوعة

التي تواجه الطلاب في مرحلة المراهقة في المرحلة الثانوية (عبدالله، 2021م)، يتضح مما سبق أهمية التعليم الثانوي العام في كونه الوسيلة التي تساعد الطالب في اكتساب مهارات التحليل والنقد، والوصول للمعرفة من مصادرها الحقيقية، ولكن هناك العديد من المشكلات التي تقف أمام تحقيق التعليم الثانوي العام لأهدافه المنشودة، والتي يجب أخذها في الاعتبار من قبل القائمين على التعليم الثانوي، وكافة مؤسسات المجتمع للمساهمة في التصدي لها ومعالجتها.

خامسًا المشكلات التي تواجه التعليم الثانوي العام بمصر:

- أوضحت الأدبيات وجود العديد من المشكلات، منها ما يلي (مجاهد, 2019م، 122-125):
- ندرة وجود فلسفة واضحة المعالم للتعليم العام مع وجود نقص في معظم جوانب مدخلات النظام التعليمي.
- ازدياد كثافة الفصول الدراسية بمراحل التعليم العام مما ينعكس سلباً على العملية التعليمية ومستوى الخريجين.
- قصور أداء المعلم وضعف مستواه وقلة استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية اللازمة لإعداد جيل يواكب التطور المعلوماتي والتكنولوجي
- تدني مستوى العملية التعليمية، ووجود نوع من التعليم الموازي يتم خارج المدارس عن طريق الدروس الخصوصية.
- ضعف موائمة منتج نظام التعليم العام لحاجات قطاع الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- كما يواجه التعليم الثانوي العام بمصر العديد من المشكلات أهمها(وهبة وزيدان، 2020م، 785):

- إهمال توظيف المعلم لمحتوى الدورات التدريبية التي شارك فيها في العملية التعليمية.
- ضعف الاعتمادات المالية اللازمة لمتطلبات التنمية المهنية للمعلمين.
- قصور المنهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين.
- قصور المنهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين.
- إهمال توظيف إمكانات المجتمع المحلي في تنفيذ أنشطة المنهج.
- ندرة مراعاة أسئلة امتحانات الثانوية العامة الفروق الفردية.

يتضح مما سبق أن التعليم الثانوي العام في مصر يواجه العديد من المشكلات، وعلى رأسها قصور المناهج الدراسية في تلبية احتياجات المجتمع الفعلية، وضعف إعداد وتدريب المعلم، واساليب التقويم التي تعتمد على الحفظ والاستظهار، وإهمال مهارات الإبداع والابتكار، والتي تؤدي إلى ضعف جودة التعليم، وعدم تحقيق الأهداف التربوية المرغوبة. وتتطلب هذه المشكلات جهودًا كبيرة من أجل معالجتها، وتحسين مستوى التعليم الثانوي العام في مصر.

المحور الثالث: متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة

من خلال عرض الإطار النظري حول التعليم الثانوي العام ومجتمع المعرفة، يتم فيما يلي عرض متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة

1- المتطلبات الخاصة بفلسفة التعليم الثانوي العام

وتتمثل فيما يلي:

أ- إعداد الطلاب للحياة العملية والمشاركة في المجتمع، بالإضافة إلى إعدادهم للتعليم العالي.

أ- تزويد الطلاب بالمهارات والقدرات اللازمة للنجاح في الحياة العملية، وذلك من خلال تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب، إضافة إلى ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية والوطنية لدى الطلاب.

أ- إعادة النظر في أهداف التعليم الثانوي العام، بحيث تكون واضحة في أذهان القائمين على أمور التعليم الثانوي العام، وفي أذهان الطلاب، وأن يتم التأكيد فيها على تنمية الجوانب المهارية والوجدانية، أكثر من تنمية الجوانب المعرفية لتلبية متطلبات التعليم الجامعي ومواجهة تحديات العصر الراهن، وذلك عن طريق تطوير المهارات الحياتية للطلاب، مثل مهارات التفكير النقدي، والتعلم الذاتي، والتحليل، لتمكينهم من التفاعل مع مجتمع المعرفة بشكل فعّال.

ب- أن يتم تحديث أهداف التعليم الثانوي العام لتعكس احتياجات سوق العمل المتغيرة، مع التركيز على توفير المهارات التي يحتاجها الطلاب في سوق العمل الحديث.

ت- إعادة تقييم التعليم الثانوي العام في القرن الواحد والعشرين لتحديد الأهداف الجديدة واستحداث نماذج مبتكرة، مع وضع استراتيجيات فعّالة لتنفيذ هذه البرامج.

ث- إعادة صياغة فلسفة التعليم الثانوي العام وأهدافه, ووضع الآليات التي تضمن التعليم والبحث المستمرين من ناحية, وتدعم الممارسات العملية من ناحية أخري

ج- العمل على تأكيد السياسات الرامية إلى الشفافية والتنافسية وضمان وجود بيئة تنافسية قادرة على تحقيق الجودة في مجال التعليم، وذلك عن طريق توفير الآليات التي تضمن تحقيق التكامل في الإعداد الثقافي والعلمي والمهاري والتكنولوجي للطلاب في مرحلة التعليم الثانوي العام وما قبلها وما بعدها.

2- المتطلبات الخاصة بالمعلم

وتتمثل فيما يلي:

أ- وضع إطار واضح لتحديد احتياجات المعلمين الفعلية من التنمية المهنية، وذلك من خلال التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومديريات التربية والتعليم، والمدارس، والأكاديمية المهنية للمعلمين، ونقابة المعلمين، وتطوير آليات للتنسيق وذلك عن طريق تطوير برامج تدريب المعلمين بشكل مستمر، بحيث تراعي المستجدات التربوية والتكنولوجية، وتركز على تنمية الكفايات الأساسية والفرعية للمعلمين.

ب- توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المهنية للمعلمين، وذلك من خلال تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، ووضع آليات واضحة لتقييم هذه البرامج.

ت- إعداد خطة استراتيجية لتنمية المعلمين، تحدد أهداف التنمية المهنية، وبرامجها، وآلياتها، والزمن اللازم لتنفيذها، وذلك عن طريق عمل برامج تدريبية تواكب التطورات الحديثة، وتقديم الدعم للمعلمين المتميزين.

ث- تشجيع المعلمين على المشاركة في برامج التنمية المهنية، وذلك من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم، مثل: زيادة الأجور، ومنح المميزات، ومنح الشهادات والدرجات العلمية.

ج- الاهتمام بإعداد المعلمين بشكل جيد، بحيث يركز على الإعداد الأكاديمي والنظري والمهني، ويراعي طبيعة وأهداف مرحلة التعليم الثانوي العام، وتعكس متطلبات مجتمع المعرفة.

ح- ربط برامج إعداد المعلمين بالتعليم الثانوي العام باحتياجات سوق العمل ومهارات مجتمع المعرفة، وذلك بوضع آليات واضحة لتقييم برامج التنمية المهنية للمعلمين، بحيث تتضمن تقييم مدى تحقيقها لأهدافها، ومدى رضا المعلمين عنها.

خ- إنشاء نظام معلومات متكامل للمعلمين، يتضمن بياناتهم الشخصية، ومؤهلاتهم، وخبراتهم، وبرامج التدريب التي حصلوا عليها، وذلك عن طريق تقديم كورسات مكثفة لمعلمي التعليم الثانوي العام عن كيفية استخدام التكنولوجيا وعن آليات التعلم عن بعد والتعلم المتطور.

3- **المتطلبات التشريعية والإدارية** وتتمثل فيما يلي:

أ- إعادة النظر في أسلوب اختيار مديري المدارس، بحيث يتم اختيارهم على أساس الكفاءة وليس الأقدمية، وذلك من خلال وضع معايير واضحة وصارمة لاختيارهم، تأخذ في الاعتبار المؤهلات العلمية والتربوية والخبرات العملية، بالإضافة إلى المهارات القيادية والإدارية ومهارات العمل الحديثة التي يتطلبها مجتمع المعرفة. وذلك عن طريق: تشكيل لجنة متخصصة من وزارة التربية والتعليم، والأكاديمية المهنية للمعلمين، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، لمراجعة معايير اختيار مديري المدارس، وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر.

ب- التعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، في تطوير برامج تدريبية لقيادات المدارس، تركز على الأساليب الإدارية الحديثة، وإدارة التغيير، وتنمية مهارات التواصل والتفاعل مع الآخرين.

ت- التوجه نحو اللامركزية المالية والإدارية وإعطاء مدير المدرسة صلاحيات إدارية أوسع: تسعى هذه السياسة إلى إعطاء مديري المدارس المزيد من الصلاحيات الإدارية، وذلك بهدف تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة الإدارة المدرسية.

ث- الاتجاه نحو اللامركزية في إدارة النظام التعليمي وذلك من خلال منح الصلاحيات والاختصاصات للمستوى المحلي بما في ذلك المدارس للعمل على رفع كفاءة وفاعلية النظام التعليمي وفق معايير وشروط تربوية: تسعى هذه السياسة إلى منح المزيد من الصلاحيات والاختصاصات للمستوى المحلي، بما في ذلك المدارس، وذلك بهدف تحسين جودة التعليم ورفع كفاءة الإدارة التربوية.

ج- وضع نظام تقييم واضح لأداء مديري المدارس مبني على معايير محددة. حيث يساعد نظام التقييم الواضح لأداء مديري المدارس على تحسين جودة العملية التعليمية، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في أداء مديري المدارس، وتوجيه الجهود لتحسين نقاط الضعف.

4- المتطلبات الخاصة بالتقويم

وتتمثل فيما يلي:

أ- استمرار وزارة التربية والتعليم في تطوير نظام الدراسة والامتحان، بحيث يركز على قياس المهارات التطبيقية والتفكير النقدي، وحل المشكلات التي تعكس مجتمع المعرفة.

ب- توفير الدعم الفني والمؤسسي اللازم لتطبيق نظام الدراسة والامتحان الجديد، وذلك من خلال تدريب المعلمين، وتوفير البنية التحتية اللازمة، وتطوير أدوات التقويم، بشكل يعكس مجتمع المعرفة.

ت- نشر الوعي المجتمعي بأهمية إصلاح نظام الدراسة والامتحان بالتعليم الثانوي العام، وذلك من خلال التوعية الإعلامية، ومشاركة المجتمع في عملية تطوير نظام الدراسة والامتحان، وذلك عن طريق إشراك الطلاب وأولياء الأمور في عملية تطوير نظام الدراسة والامتحان، وذلك لضمان تحقيق أهدافه المرجوة.

ث- مراجعة محتوى المناهج الدراسية بشكل دوري، بحيث يتم تحديثها باستمرار بما يتناسب مع التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.

ج- إعادة النظر في نظام التقييم الحالي، نظراً لما يسببه من توتر وقلق للطلاب وأولياء أمورهم، فضلاً عن نشره للدروس الخصوصية، والصعوبات المالية والإدارية والتنظيمية التي يواجهها عند تطبيقه.

5- المتطلبات الخاصة بالمناهج : وتتمثل فيما يلي:

أ-التركيز على المهارات التطبيقية والتفكير النقدي، وحل المشكلات. بحيث يتم تكليف المركز القومي للمناهج والبحث التربوي بمراجعة المناهج الدراسية، ووضع خطة

لتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصرواحتياجات المجتمع المتطور، وذلك عن طريق تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لتعزيز فهمهم للمناهج الجديدة وكيفية تكاملها في عملية التدريس من خلال تضمين تلك البرامج بأساليب استخدام التكنولوجيا في التدريس.

ب- توفير الدعم الفني والمؤسسي اللازم لتطبيق المناهج الجديدة وذلك من خلال توفير دورات تدريبية مكثفة للمعلمين حول المناهج الجديدة وطرق تدريسها. يجب كذلك توفير البنية التحتية الضرورية، بما في ذلك التكنولوجيا والموارد التعليمية المتقدمة.

ت- تطوير أدوات تقويم متقدمة، بحيث تركز على قياس مهارات الطلاب التطبيقية والتفكير النقدي، وقدرتهم على حل المشكلات من خلال تضمين أساليب تقويم متنوعة لتحقيق تقييم شامل لأداء الطلاب، وذلك بإعادة النظر أولاً بأول حول المناهج الدراسية ووضعها على ضوء أبعاد مجتمع المعرفة.

6- المتطلبات المادية و التمويلية : وتتمثل فيما يلي:

أ- وضع آلية محددة لتوزيع الإنفاق الحكومي على التعليم بشكل عادل بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، وبين المناطق الريفية والحضرية، وذلك عن طريق إنشاء صندوق لدعم التعليم، لتوفير الخدمة التعليمية ذات الكلفة العالية للفئات الأكثر احتياجًا.

ب- وضع خطة محددة لتحسين توزيع المؤسسات التعليمية وعددها بين الريف والمناطق النائية، ولصالح المناطق الحضرية على حساب مناطق الصعيد والوجه القبلي.

ت- وضع معايير واضحة لتوجيه الموارد العامة المادية والبشرية والتجهيزات والمختبرات والمعامل والمعلمين لصالح مدارس الريف والمناطق النائية، وذلك عن

طريق إنشاء مدارس ذات تخطيط وتصميم مناسب ومساعد على توفير أجواء مناسبة لتعليم سليم وتربية بناءه هادفه.

ث- توفير الدعم المالي للمدرسة بكافة صورة وأشكاله، من خلال قبول جميع أنواع الدعم وتشجيع المجتمع المحيط على تقديمه، وذلك عن طريق السماح لإدارة التربية والتعليم لأي مدرسة ثانوية بالحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي، وتقديم خطابات الشكر اللازمة للجهة الداعمة لتحفيز الجهات الأخرى من المجتمع على تقديم الدعم.

7- المتطلبات الخاصة بجودة التعليم

وتتمثل فيما يلي:

أ- استمرار الدولة المصرية في دعم جهود تطوير التعليم الثانوي العام، من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة، وتوفير الدعم الفني والإداري، وتحفيز العاملين في مجال التعليم الثانوي العام، بما يتوافق مع رؤية مصر 2030.

ب- وضع خطة شاملة لتطبيق ضمان الجودة في التعليم الثانوي العام، تتضمن تحديد الأهداف والمعايير والإجراءات اللازمة، وتوفير الدعم اللازم لتطبيق آليات التوجه نحو مجتمع المعرفة، وذلك عن طريق معالجة المعوقات التي تواجه تطبيق ضمان الجودة في التعليم الثانوي العام، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقوية الإدارة المدرسية، وتطوير برامج إعداد المعلمين والقيادات المدرسية، وتحسين البيئة المدرسية، وتعزيز الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي

ت- توفير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لدعم تطبيق ضمان الجودة، بما في ذلك توفير الفصول الافتراضية، وربط المدارس بشبكة الإنترنت.

ث- تعزيز الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، من خلال إشراك المجتمع المحلي في تطوير العملية التعليمية، لتحقيق مبادئ ومتطلبات مجتمع المعرفة.

8- متطلبات مجتمعية وثقافية

وتتمثل فيما يلي:

أ- نشر الوعي لدى أولياء الأمور لتحقيق دورهم وأهميته في التربية والتعليم.

ب- إتاحة الفرصة للمجتمع المحيط في تزويد معلمي المرحلة الثانوية بالأنشطة والمجالات العلمية بالمدرسة والالتحاق ببعض البرامج التي تنفذها مؤسسات المجتمع المختلفة من خلال التنسيق مع إدارة المدرسة وإدارة التربية والتعليم، وذلك عن طريق تقبل المدرسة الثانوية من المجتمع المحيط تنظيم المسابقات العلمية والثقافية التنافسية بين الطلاب التي تعمل على إيجاد جو من التنافس على التحصيل المدرسي.

ت- تبني الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة لدعم برامج التعليم الثانوي العام.

9- المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية

وتتمثل فيما يلي:

أ- توفير بيئة مدرسية قادرة على تخريج طلاب مزودين بمهارة إدارة المشروعات وريادة الأعمال بما يتوافر لديها من المعدات والآلات والأجهزة المتطورة، وذلك بتهيئة البيئة المدرسية لاستقبال الطلاب بما يضمن توفير البيئة التعليمية الجاذبة والمشجعة للطلاب، والعمل توفير الأنشطة التي تكشف عن مواهب وميول واتجاهات وقدرات الطلاب.

ب- توفير البنية التحتية المادية والتكنولوجية الداعمة لمجتمع المعرفة، وتدريب الطلاب على كيفية الاستفادة منها.

ت- تطوير مهارات الإداريين والمعلمين وقدراتهم المتعلقة باكتشاف الطلاب الموهوبين، وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر، بما يضمن دعم تعليم ريادة الأعمال والأنشطة المرتبطة داخل المدرسة، وذلك بإعادة فحص الشبكات والأجهزة والمعدات التكنولوجية وتحديثها باستمرار بما يتوافق مع التحول نحو مجتمع المعرفة، وتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع المدارس على الإنترنت في نشر جهودها في دعم الفكر الريادي بها، من خلال البرامج والمقررات والأنشطة.

ث- تبني مدخل الإدارة التشاركية يشترك منتسبي المدرسة في صنع القرار، وكذلك تطوير الهياكل الداعمة لهذه المشاركة لتمكين المعلمين وإعطائهم الفرصة للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في عملهم، وتعليمها داخل الحجرات الدراسية.

مقترحات وتوصيات البحث

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم بعض المقترحات لتطوير التعليم الثانوي العام بمصر، وهي:

1- وضع رؤية واضحة واستراتيجية شاملة للتعليم الثانوي العام، تحدد أهدافه ومعاييره وآلياته، وتكون متماشية مع أبعاد مجتمع المعرفة، ومتطلبات سوق العمل العالمي

2- تحسين كفاءة استخدام الموارد التعليمية، وتوزيعها بشكل عادل بين المدارس الحكومية والخاصة، بما يضمن وصولها إلى كافة أنواع التعليم الثانوي العام.

3- توفير الخدمات التكنولوجية ذات القدرة الفائقة، والتي تساعد المؤسسات التعليمية على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة في كافة المهام .

4- إصلاح نظام التعليم الجامعي، وتحقيق العدالة في توزيع المنح الدراسية بين الطلاب.

5- الحد من التوسع في المدارس الخاصة، وتحسين جودة التعليم فيها، وضمان حصول جميع الطلاب على تعليم جيد يتماشي مع الاتجاهات العالمية الحديثة في التعليم، بغض النظر عن قدرتهم المالية.

6- الاهتمام بإعداد المعلمين بشكل خاص وتدريبهم وفق معايير الجودة المحلية والدولية،، بحيث يركز على الإعداد الأكاديمي والنظري والمهني، ويراعي طبيعة وأهداف مرحلة التعليم الثانوي العام وفق مبادئ وأسس مجتمع المعرفة.

7- تطوير برامج تدريب المعلمين بشكل مستمر، بحيث تراعي المستجدات التربوية والتكنولوجية، وتركز على تنمية الكفايات الأساسية والفرعية للمعلمين، من حيث اكتساب واستخدام ونشر المعرفة.

8- تحسين بيئة العمل المدرسية، وتوفير الموارد اللازمة للمدارس، وتعزيز استقلالية المدارس الثانوية ماليًا وإداريًا.

9- ربط التعليم الثانوي العام باحتياجات سوق العمل الفعلية، وتزويد الطلاب بالمهارات والقدرات اللازمة للنجاح في الحياة العملية.

بحوث مقترحة

1- تصور مقترح لتطبيق مبادئ القيادة الإبداعية بمدراس التعليم الثانوي العام لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

2- تصور مقترح لتطبيق مبادئ الرشاقة الإدارية بمدارس التعليم الثانوي العام في ضوء مجتمع المعرفة.

3- استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في ضوء استراتيجية مصر 2030م.

قائمة المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أبو الشيخ، عطية إسماعيل (2010م). دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر، **المؤتمر العربي الثالث، الجامعات العربية، التحديات والآفاق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

أحمد، انتصار عبد الله (2016م). دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في مدينة بريدة بالمملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة القصيم.

الأصبحي، هبة عبد الوارث (2017م). **كيف بدأ التعليم وكيف تطور**. الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر.

بدران، شبل(2000م) **التعليم وبناء الذات الإنسانية الحرة: الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر**. (تحرير). أمينة رشيد. القاهرة: دار الأمين.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2023). **تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

بلحميتي أمال, بوحادة سارة(2021م). المجتمع الشبكي كآلية لإرساء مجتمع المعرفة, مجلة الواحات للبحوث والدراسات, جامعة غرداية, الجزائر, المجلد(14), العدد(2), ص1373.

بن حمود، محسن بن عليان (2022م). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المملكة العربية السعودية، المجلد(3)، العدد(5)، مايو.

بن عقيل، عبد الله (2013م). **سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية**، الرياض: مكتبة الرشد.

ثويني، عليا سعد (2016م). توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تطبيقها في المدارس الثانوية للبنات من وجهة نظر المعلمات في مدينة الرياض، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ج (2)، ع(11).

ج م. ع. وزارة التربية والتعليم. **القانون رقم 2 لسنة 1994**، القاهرة، المطابع الأميرية، مواد 26، 28.

ج.م.ع: دستور جمهورية مصر العربية المعدل بتاريخ 23 أبريل 2019م، الباب الثاني، الفصل الأول، مادة (19)، 2019.

جوهر، علي (2008م). **انعكاسات التحديات المعاصرة على التعليم في الوطن العربي**، القاهرة: المكتبة العصرية.

حبيب، مجدي عبد الكريم (2009م). **مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين**، دار الفكر العربي، القاهرة.

حجي، أحمد إسماعيل (2008م). تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي. في: **المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي**. وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي لبحوث التربوية والتنمية. في الفترة من 10 – 12 مايو 2008.

الحرملية، أمل عبدالله بشير (2020م). الممارسات الإدارية لمديري المدارس على ضوء متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة بسلطنة عمان، **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ع16، يونيو.

حسين، رجاء التوني (2018م). *إصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد*، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة سوهاج.

الحسيني، فايزة أحمد (2019م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، كلية البنات، جامعة عين شمس، المجلد(2)، العدد(4).

خلف، فليح حسن (2007م). **اقتصاد المعرفة**، الأردن، عالم الكتب الحديث.

دويدار، هاني السيد منير (2022م). تطوير التعليم الثانوي العام في مصر على ضوءبعض الخبرات العالمية: تصور مقترح, مجلة العلوم التربوية, كلية الدراسات العليا للتربية, جامعة القاهرة, المجلد(30), العدد(4), أكتوبر.

دياب، إكرام عبد الستار محمد (2018م). تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر على ضوء أفضل الممارسات العالمية، **مجلة الادارة التربوية**، ع 17.

رفاعي، عقيل محمود محمود (2008م). **تطوير التعليم العام وتمويله**، دراسات مقارنة، دار الجامعة الجديدة.

الزميتي، أحمد فاروق (2012م). تحديات التعليم الثانوي العام على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية بالعريش، جامعة قناة السويس.

الزين، أميمة سميح (٢٠١6): التحول لعصر التعليم الرقمي، تقدم معرفي أم تقهقر منهجي، **المؤتمر الدولي الحادي عشر بعنوان التعليم في عصر التكنولوجيا الرقمية، في الفترة من ٢٢ ٢٤ إبريل**، مركز جيل البحث العلمي وجامعة تيبازة، طرابلس، لبنان.

السيد، حسين حبيب (2018م). **تطوير التعليم**، موسوعة التعليم والتدريب، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة.

السيد، محمد سيد محمد (2008م). **وظائف الإدارة المدرسية بالمرحلة الثانوية العامة**، القاهرة: عالم الكتب.

الصادق، أحلام حسين (2012م). البرامج التدريبية ودورها في بناء مجتمع المعرفة تجربة السودان، **المؤتمر الثالث والعشرون الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات**

المعرفية العربية، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ووزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية، الجزء الأول.

طعيمة، رشدي أحمد(2015م). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد, دار المسيرة, عمان, ص17.

عبد الجواد، نور الدين، الغامدي، حمدان (2015م). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**، ط4، الرياض: مكتبة الرشد.

عبد الحكيم، فاروق جعفر (2021م). تفعيل دور الإعلام التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ج(1)، ع (72)، ، يناير.

عبد الحي، رمزي أحمد (2013م). **التربية العربية وبناء مجتمع المعرفة**، عمان: دار الوراق.

عبد الستار، حنان، محمد، سحر عيسي (2021م). تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية على ضوءخبرات بعض الدول، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، كلية التربية، جامعة الفيوم، المجلد(15)، سبتمبر.

عبد العال، عاطف محمود (2006م). ***تطوير التعليم الثانوي في مصر مشروع تحسين*** **التعليم الثانوي من 1999إلى 2006م**.

عبد العزيز، أحمد محمد (2010م). مرتكزات الأدوار الجديدة للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة، رؤية استراتيجية، مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة، تجارب ومعايير ورؤى، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

عبد الله، مصطفي محمد (2021م). إسهام المدرسة الثانوية العامة بالغربية في تنمية المهارات الحياتية العامة لدى طلابها من وجهة نظر الطلاب والمعلمين. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، المجلد(81) ج2.

عبده، فاروق والزكي, أحمد (2004م). معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا, دار الوفاء للنشر, الإسكندرية.

عثمان، أسماء أحمد عزت وآخرون(2018م). الإرشاد التربوي ودوره في التعليم الثانوي العام, الثقافة والتنمية, جمعية الثقافة من أجل التنمية, س(18), العدد(128), مايو, ص ص 35-84.

عشيبة، فتحي درويش، نصار، علي (2003م). دور المدرسة الثانوية العامة في إعداد الطلاب لمجتمع المعلوماتية: الواقع وسبل التفعيل، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، ع (45).

علي، أسماء عبد الرحمن (2017م). مجتمعات المعرفة والتعليم الجامعي في عصر المعرفة، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، ج (10)، ع(58)، يونيو.

عمر، أحمد مختار (2008م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، القاهرة، عالم الكتب.

العنزي، تهاني صالح ، عبد العزيز، صفوت حسن (2022م). تطوير التعليم الثانوي في دولة الكويت على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية. **مجلة الدراسات والبحوث التربوية**، إدارة البحوث التربوية، الكويت، المجلد(2)، العدد(5).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2015م). نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

مجاهد، فايزة أحمد الحسيني (2019م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر, المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية, المجلد(2), العدد(4), أكتوبر.

مجمع اللغة العربية(1992م). **المعجم الوجيز**, طبعة خاصة, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, القاهرة.

محمد، ياسمين عادل (2022م). متطلبات تطوير التعليم الثانوي العام في مصر على ضوءالثورة الرقمية. ***مجلة كلية التربية***، جامعة دمياط، المجلد(37)، العدد (81).

المدادحة، أحمد نافع، المسردى، محمد الدبس (2013م). دور الجامعات الأردنية في بناء وتنمية مجتمع المعرفة، **المجلة العربية للدراسات المعلوماتية**، السعودية، ع (2).

المرغني، عائشة عبد القادر، عبد الله، عبد الرحمن علي (2019م). متطلبات تحديث مرحلة التعليم الثانوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر مفتشي تعليم طرابلس المركز، **مجلة الفرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقي**،كلية التربية، جامعة طرابلس، مجلد(6)، العدد(6).

المصري، أسماء محمد محمد (2023م). تطوير التعليم الثانوي العام الحكومي على ضوء استراتيجية التنمية المستدامة(رؤية مصر 2030)، **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة دمياط، المجلد(38)، العدد(85)، الجزء(3)، أبريل.

الملحم، إبراهيم بن علي (2008م).**علماء الإدارة وروادها في العالم**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

نور الدين، رشا جمال (2011م). محو الأمية الرقمية العربية على ضوءمتطلبات بناء مجتمع المعرفة العربي التحديات وآليات المواجهة، **المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية التعليم والبحث العلمي في مشروع النهضة العربية آفاق نحو مجتمع المعرفة**، القاهرة.

هديب، مني حسن عبد السلام(2023م). سيناريوهات تطوير التعليم الثانوي العام في سياق التحول الرقمي للمجتمع المصري: دراسة مستقبلية, رسالة ماجستير, كلية التربية, جامعة كفر الشيخ.

وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (314) بتاريخ 2016/10/5م بشأن إنهاء النظام القديم لامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة(نظام المرحلتين).

وهبة، عماد صموئيل ، زيدان، محمد فوزي ، علي، رجاء التوني حسين (2020م). رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر على ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **مجلة شباب الباحثين**، كلية التربية جامعة سوهاج، ع (3).

يونس، عواطف ، خليل، ماجدة (2013م). دور تعليم الكبار في مجتمع المعرفة: تحديث خطة تعليم الكبار في الوطن العربي لمواكبة مجتمع المعرفة، **المؤتمر السنوي الحادي عشر لمركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس من الفترة 27-29 أبريل**، دار الضيافة بجامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abolade، S.، & Oyelade، A. (2018). Historical development of private secondary school education in Nigeria: 1859-present. eJEP: ***eJournal of Education Policy,*** p.p ، 1-8. Retrieved from https://eric.ed.gov/?id=EJ1203861.

Al-Slaihat, ,Malouh Mfadi. (2013). Contemporary Challenges that Hinder Building Knowledge Society in Jordan from the Educational Experts Perspective. 1st Annual International Interdisciplinary Conference.

Tucci, T, (2017).Whole-School Reform: Transforming the Nation's Low performing High School, Alliance for Excellent Education, Policy Brief.

Valehov, J. F. (2016). the role of education in the formation of knowledge society. Obrazovanie i Nauka, (5), 41-54. doi:10.17853/1994-5639-2016-5-p.p41-54.

Valentin Cosmin Blandul (2014). Inovation in Education – FundamentalRequest of Knowledge Society.، Blândul **Social and Behavioral Science Procedia** , Vol: 180, 5 May, P 484-488